﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ١٧٦﴾ [البقرة: 176]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

اسـتِـخـقـاقُ مُشاقّي الرَّسولِ ﷺ ما يَحْصُلُ لـهُـمْ، بِسَبَبِ اخْـتِـلافِـهِـمْ وشِقاقِهِمْ

لَمَّا حَكَمَ على الّذينَ يَكْتُمُونَ البَيِّنَاتِ بالوَعيدِ الشَّديدِ، بَيَّنَ في هذهِ الآيةِ سَبَبَ إيجابِهِ لَهُمْ؛ إنّما كان لِأَنَّ اللَّه نَزَّلَ الكِتَابَ بالحَقِّ في صِفَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وأَنَّ هَؤُلَاءِ اليَهُودَ والنَّصَارَى لِأَجْلِ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، يُخْفُونَهُ ويُوقِعُونَ الشُّبْهَةَ فيهِ، فَلَا جَرَمَ اسْتَحَقُّوا ذَلِكَ الوَعِيدَ الشَّديدَ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

لا يـكـون في شـقـاق إلّا من نأى عن الحقّ، وركب الهوى

1) ﴿شِقَاقٍ﴾: من الجَذر (شقّ)، وأَصْلُ المادّة يَدُلُّ على انْصِداعٍ في الشَّيْءِ، ومن الباب: الشِّقَاقُ، وهُوَ الخِلَافُ، وذَلِكَ إذا انْصَدَعَت الجَمَاعَةُ وتَفَرَّقَتْ[2]، "وكَونُك في شِقٍّ غير شِقّ صاحِبِك"[3]، وأَصْلُ الشِّقَاقِ البُعْدُ، مِنْ قَولِهِم: (قَد أَخَذَ فُلان في شِقٍّ، وفُلانٌ في شِقٍّ آخَرَ)، إذا تَباعَدوا، وكَذلِكَ قيلَ لِلخارِجِ عَنِ الجَماعَةِ: (قدْ شَقَّ عَصا المُسْلِمينَ)؛ لِبُعْدِهِ عَنْهُمْ[4].

وقَوْلُهُ: ﴿لَفِي شِقَاقٍ﴾ يعني: في مُشَاقَّةٍ وعَداوَةٍ، "أيْ في مُناوَأَةٍ ومُعانَدَةٍ لا غَيْرُ، ولَيْسوا مِنْ طَلَبِ الحَقِّ في شَيْءٍ"[5].

لا حدّ للبُعْد، ولكنّه يُعتبرُ فيه ما بين المكانين، حـقـيـقـيًّـا أو مُتصوّرًا

2) ﴿بَعِيدٍ﴾: من الجَذْرِ (بعد)، وأَصلُ المادَّةِ يَدُلُّ على خِلَافِ القُرْبِ[6]، وليسَ لهُما حَدٌّ مَحْدودٌ، وإنَّما ذلكَ بِحَسبِ اعْتِبارِ المَكانِ

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/209-210، وعبد القادر بن ملاّ حويش، بيان المعاني: 5/119.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شقّ).
(3) الرّاغب، المفردات: (شقّ).
(4) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/195.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/196.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بعد).

بِغَيْرِهِ، يُقالُ ذَلكَ في المَحْسوسِ، وهُوَ الأكْثَرُ، وفي المَعْقولِ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النّساء: 167][1].

وقَوْلُهُ: ﴿لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ١٧٦﴾: فيهِ وجهانِ: أحَدُهُما: لَفي ضَلالٍ طَويلٍ، قالَه السّدّيّ، الثّاني: لَفي فِراقٍ لِلحَقِّ بَعيدٍ إلى يَوْمِ القِيامَةِ، قاله يحيى بن سلّام[2].

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

إظِهارُ ما يُناسِبُ الأهْواءَ، وإخْفاءُ ما لا يُناسِبُها نَأْيٌ عَنِ الصَّوابِ

ذَلك العَذابُ الأليمُ الّذي حَلَّ بأولئِكَ الأشْقِياءِ واسْتَحَقُّوه بِسَبَبِ أنَّ اللَّه تَعالى نَزَّل كُتُبَهُ عَلى رُسُلِه، مُشْتَمِلَةً عَلى الحَقِّ المُبينِ، فكتموا ما أَنْزَلَهُ اللّهُ في كُتبِهِ وكَفروا بِهِ.

وإنَّ الَّذين اخْتَلَفوا في شَأْنِ ما أَنْزَلَهُ اللّهُ في كُتُبِهِ، فأَظْهَروا مِنْها ما يُناسِبُ أهْواءَهُمْ، وأَخْفَوْا ما لا يُناسِبُها، وآمَنوا بِبَعْضِها وكَفروا بِبَعْضِها، لَفي مُنَازَعَةٍ ومُفارَقَةٍ بَعيدَةٍ عَنِ الحَقِّ والرُّشْدِ والصَّوابِ[3].

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

فائِدَةُ التَّعْبيرِ بِاسْمِ الإشارَةِ في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾:

دلالَـةُ بَيـانِ المُشارِ إلَيْهِ في الآيَةِ السّابِقَةِ

"جِيءَ بِاسْمِ الإشَارَةِ لِرَبْطِ الكَلَامِ اللَّاحِقِ بِالسَّابِقِ، عَلَى طَرِيقَةِ العَرَبِ في أَمْثَالِها، إذا طَالَ الفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْءِ ومَا ارْتَبَطَ بِهِ مِنْ حُكْمٍ، أَوْ عِلَّةٍ أَوْ نَحْوِهِم"[4].

وذَكَرَ المُفَسِّرونَ وُجوهًا لِبيانِ ذَلِكَ، وقَدْ أَوْجَزَها أبو حيَّان بِقَوْلِهِ: "﴿ذَٰلِكَ﴾: إشَارَةٌ إلى مَا تقدّمَ مِنَ الوَعِيدِ، قالهُ الزَّجَّاجُ، أَوْ إلى الحُكْمِ عَلَيْهِمْ، بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الخُلُودِ في النَّارِ، قالَهُ الحَسَنُ،

(1) الرّاغب، المفردات: (بعد).
(2) الماوردي، النّكت والعيون: 4/36.
(3) طنطاويّ، التّفسير الوسيط للقرآن الكريم: 1/359، وجماعة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 26، ونخبة من العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 26.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/126.

أَوِ العَذابِ، قالهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، أَوِ الاشْتِرَاءِ، قالهُ ابْنُ عَطِيَّةَ"[1]، "وَقال الأَخْفَشُ: الخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِأَنَّ اللَّه؛ فَيَتَعَلَّقُ البَاءُ بِهَذا الخَبَرِ المقَدَّرِ[2].

قال الرّازيّ: "اخْتَلَفُوا في أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إلى مَاذا؟ فَذَكَرُوا وجْهَيْنِ: الأَوَّلُ: أَنَّهُ إِشَارَةٌ إلى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الوَعِيدِ، لِأَنَّهُ تعالى لَمَّا حَكَمَ على الّذينَ يَكْتُمُونَ البَيِّنَاتِ بالوَعِيدِ الشَّدِيدِ، بَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ الوَعِيدَ على ذَلِكَ الكِتْمَانِ، إنّما كان لِأَنَّ اللَّه نَزَّلَ الكِتَابَ بالحَقِّ، في صِفَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وأَنَّ هَؤُلَاءِ اليَهُودَ والنَّصَارَى، لِأَجْلِ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، يُخْفُونَهُ ويُوقِعُونَ الشُّبْهَةَ فِيهِ، فَلَا جَرَمَ اسْتَحَقُّوا ذَلِكَ الوَعِيدَ الشَّدِيدَ.

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ في وعِيدِهِمْ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُمُ اشْتَرَوُا العَذابَ بِالمَغْفِرَةِ، وثَانِيهَا: اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بالهُدَى، وثَالِثُهَا: أَنَّ لَهُمْ عَذابًا أَلِيمًا، ورَابِعُهَا: أَنَّ اللَّه لا يُزَكِّيهِمْ، وخَامِسُهَا: أَنَّ اللَّه لا يُكَلِّمُهُمْ، فَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ يَصْلُحُ أَنْ يكون إِشَارَةً إلى كُلِّ واحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ، وأَنْ يكون إِشَارَةً إلى مَجْمُوعِها.

الثَّاني: أَنَّ ذلِكَ إِشَارَةٌ إلى مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ جَزَاءَتِهِمْ على اللَّه في مُخَالَفَتِهِمْ أَمْرَ اللَّه، وكِتْمَانِهِمْ مَا أَنْزَلَ اللَّه تعالى، فَبَيَّنَ تعالى أَنَّ ذَلِكَ إِنّما هُوَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّه نَزَّلَ الكِتَابَ بالحَقِّ، وقَدْ نَزَلَ فِيهِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لا يُؤْمِنُونَ ولَا يَنْقَادُونَ، ولَا يكون مِنْهُمْ إِلّا الإِصْرَارُ على الكُفْرِ"[3].

مَعْنى الباءِ في: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾:

إقامَةُ السَّبَبِ مَقامَ المُسَبَّبِ عَنْهُ

تَدُلُّ الباءُ عَلى السَّبَبِ، فالمَعْنى: "ذَلِكَ العَذابُ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّه نَزَّلَ الكِتَابَ وكَفَرُوا بِهِ"[4]، "أَيْ: ذَلِك العذابُ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّه نزَّلَ الكتَابَ بِالحقِّ، فرَفَضوهُ بِالتَّكْذيبِ، أوِ الكِتْمانِ"[5].

جاء في حَاشِيةِ الجَمل على الجلالَين: "ذَلِك رَاجِعٌ إِلى الّذي ذُكِرَ مِن أَكلِهِمُ النَّارَ، لِكتْمانِهِمْ مَا أَنزَل اللَّه، وشِرائِهِمْ بِه ثَمنًا قَليلًا،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/125.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/126.
(3) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/209-210.
(4) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/210، والعليمي، فتح الرّحمن في تفسير القرآن: 1/244.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/120.

وعَذابُهُم على ذَلك، بِسَبب أنَّ اللَّه نَزَّل الكتَابَ بِالحقِّ، فَأَقام السَّبَبَ -وَهُو تَنزيل الكتَاب بِالحقِّ- مَقَام المُسَبَّب عَنْه، وهُو الكِتْمانُ والاشْتِراءُ، كَأنَّه قِيل: مُسْتَقِرٌّ وثابِتٌ، بِسَبب الكتْمانِ والاشْتراءِ"[1].

المُرادُ بالكتابِ في قوله: ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾:

تعـدُّدُ احتمالِ معنى الكتابِ يزيدُ في تقبيح المختلفين فيه

ومعنى الكتابِ في الآيةِ "يَحْتَمِلُ أَنْ يكون هُوَ التَّوْرَاةَ والإنْجِيلَ المشْتَمِلَيْنِ على بَعْثِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون هُوَ القُرْآنَ، فَإِنْ كان الأَوَّلَ كان المَعْنَى: وإنّ الذينَ اخْتَلَفُوا في تَأْوِيلِهِ وتَحْرِيفِهِ لَفي شِقَاقٍ بَعِيدٍ، وإنْ كان الثَّانِيَ كان المَعْنَى: وإنّ الّذينَ اخْتَلَفُوا في كَوْنِهِ حَقًّا مُنَزَّلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَفي شِقَاقٍ بَعِيدٍ"[2]، وقد يُرَاد به جِنْس الكتَابِ، بِمعْنى الوحْيِ والشَّريعةِ والدِّين، الّتِي أَنْزلَهَا اللَّه على أَنْبيائِه.

دلالَةُ لَفْظِ الحَقِّ في تَقديرِ مَحْذوفٍ في: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾:

السَّبَبُ اخْتِلافُهُمْ، لا التَّنْزيلُ بِالحَقِّ فَقطْ

معنى قولِه تعالى: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: أي: "بالواجبِ، ويُحْتَمل أَنْ يُرَادَ: بِالأَخْبارِ الحَقِّ: أي الصَّادِقَةِ"[3]، "أَيْ: بِالصِّدْقِ، وقِيلَ بِبَيَانِ الحَقِّ""[4]، وفي الآيةِ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ الّذي ذُكِرَ مِنْ أَكْلِهِمُ النَّارَ ومَا بَعْدَهُ، ﴿بِأَنَّ﴾ بِسَبَبِ أَنَّ ﴿ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ ﴿نَزَّلَ﴾، (فَاخْتَلَفُوا فِيهِ)؛ حَيْثُ آمَنُوا بِبَعْضِهِ، وكَفَرُوا بِبَعْضِهِ بِكَتْمِهِ"[5].

جاء في حَاشِيةِ الجَملِ تعقيبًا على تقدير: (فَاخْتَلَفُوا فِيهِ): "إِشارةٌ إلى أَنَّ في الآيَةِ حذْفًا؛ لِيظْهر كوْنهَا سببًا لِمَا قبْلَهَا، فالسَّبَبُ في الحَقِيقَةِ: اخْتلافُهُمْ، لا التَّنْزِيلُ بِالحَقِّ"[6]، فقَوْلُه في التّفسيرِ: (فَاخْتَلَفُوا فِيهِ): "قَدَّرَهُ المفَسِّرُ لِتَمامِ الفائِدَةِ، وإلَّا فالسَّبَبُ لَيْسَ نُزولَ الكِتابِ بالحقِّ فَقَطْ"[7].

(1) الجمل، الفتوحات الإلهيّة: 1/210.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/210، وأبو حيّان، البحر المحيط: 2/126.
(3) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 1/242.
(4) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/210.
(5) المحلّي والسّيوطي، تفسير الجلالين، ص: 35.
(6) الجمل، الفتوحات الإلهيّة: 1/210.
(7) حاشية الصّاوي على تفسير الجلالين، ص: 74.

عَطْفُ التَّذييلِ بالواوِ في: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ﴾:

قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ﴾ "تَذْيِيلٌ، ولَكِنَّهُ عُطِفَ بِالوَاوِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَكْمِلَةَ وصْفِ الّذينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالهُدَى ووَعِيدَهُمْ"(1).

بَيان المُرادِ بالّذينَ في: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾:

لفظ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ يشْملُ كُلَّ الكافِرينَ؛ فهُمْ لم يُؤمِنوا، واخْتَلفُوا في الوَحْيِ، إذ "هُمُ الكُفَّارُ أَجْمَعُ"(2).

فائِدَةُ الإخْبارِ عَنِ اخْتلافِهِمْ: ﴿ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾:

بيانُ عَدَمِ اتِّباعِهِمُ الحَقَّ، وإظهارُ تَنافُرِهِمْ وتَباغُضِهِمْ

"وَالظَّاهِرُ الإِخْبَارُ عَمَّنْ صَدَرَ مِنْهُمُ الاخْتِلَافُ، فِيمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الكِتَابِ، بِأَنَّهُمْ في مُعَادَاةٍ وتَنَافُرٍ، لِأَنَّ الاخْتِلَافَ مَظِنَّةُ التَّبَاغُضِ والتَّبَايُنِ، كَمَا أَنَّ الائْتِلَافَ مَظِنَّةُ التَّحَابِّ والاجْتِمَاعِ"(3)، وفائِدةُ هذا الإخبارِ بَيانُ أَنَّهُمْ لا يتَّبِعونَ الحَقَّ.

دلالَةُ (الْ) في قَوْلِهِ: ﴿ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾، لِلجِنْسِ أَوْ لِلعَهْدِ:

المُرادُ بِالّذينَ اخْتَلَفُوا في الكِتابِ اليهُودُ والنَّصارَى

اخْتُلِف في معنى اللَّام في لفظ ﴿ٱلْكِتَـٰبِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ إِمَّا لِلْجِنْسِ؛ والمعنى: "اخْتِلافُهُمْ: إِيمانُهُمْ بِبَعضِ كُتُبِ اللَّه تَعالَى، وكفْرُهُمْ بِبَعضٍ، أَوْ لِلعهْدِ؛ والإِشارَةُ إِمّا إِلى التَّوراةِ، واخْتَلَفوا: بِمعنى تَخَلَّفُوا عنِ المَنْهَجِ المُسْتَقيمِ في تَأْويلِها، أو خَلفوا خلالَ ما أَنْزلَ اللّه تعالى مكانَهُ، أَيْ حَرَّفوا ما فيها، وإِمّا إِلى القرآنِ، واختلافُهُمْ فيهِ: قَوْلُهُمْ: سِحْرٌ، وتَقَوُّلٌ، وكلامُ علَّمه بَشَرٌ، وأساطيرُ الأَوَّلين"(4).

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/126.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/210.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/126.
(4) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 1/120.

الإظْهَارُ في مَقَامِ الإضْمَارِ في: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾:

ما يقتضيه ظاهرُ النَّظم أن يكون: (وإنَّ الذين اختلفوا فيه) لكنَّه أظهر ما حقُّه الإضمار لفائدةٍ وهي: "أَنْ يَكونَ التَّذْييلُ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى المَثَلِ"(1).

السِّرُّ في التَّعْبيرِ عَنِ العَداوَةِ بالشِّقاقِ في قَوْلِهِ: ﴿لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾:

"هُمْ كُلُّهُم في شقٍّ واحد بعيدٍ عن شقِّ الحَقِّ، ولَا يُؤخَذ منْه أنَّ المُصيبَ واحدٌ؛ لأنَّ المُرادَ المُخْتَلفونَ في الكُتُبِ، من أَهْلِ البدعِ؛ وكلُّهمْ على الباطلِ"(2)، "يَجْعَلُهُ عِضينَ مُفَرَّقًا، يفْهَمُهُ غَيْرَ مُسْتقيمٍ في فَهمِهِ، بَل يفْهَمُهُ مُتناقضًا عَلى حَسَبِ هَوَاهُ، لا عَلى مُقْتَضَى نَسَقِهِ الحَكِيمِ، مَنْ يَفعَلُ ذَلِك فشَأْنُهُ في شِقَاقٍ، بِحَيْثُ يَتَّخِذُ كُلُّ واحدٍ شِقَّهُ مِنَ القوْلِ، ويكونُ كُلُّ شقٍّ بعيدًا عَنِ الآخَرِ، لا يَتَلاقَوْنَ أبَدًا، فَهُم في خِلَافٍ، وكُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ"(3)، "وكَنَّى بالشِّقَاقِ عَنِ العَدَاوَةِ"(4).

مَـنْ هُـمْ في شِقاقٍ وخلاف، هُـمْ في عَـداوَةٍ مُطْرِدَةٍ

فَائِدةُ الوصْفِ بِالبُعْدِ في قوله: ﴿لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾:

معنى ﴿بَعِيدٍ﴾ في الآية: "بعيدٌ مِنَ الحقِّ والاسْتِقامةِ"(5)، بَعِيدٌ عَنِ الحَقِّ، وعَنِ الهُدى(6)، "وَوَصَفَ الشِّقَاقَ بِالبُعْدِ، إِمَّا لِكَوْنِهِ بَعِيدًا عَنِ الحَقِّ، أَوْ لِكَوْنِهِ بَعِيدًا عَنِ الأُلْفَةِ، أَوْ كَنَّى بِهِ عَنِ الطُّولِ، أَيْ في مُعَادَاةٍ طَوِيلَةٍ لا تَنْقَطِعُ"(7).

دلالَـةُ وصْـفِ الـشِّـقـاقِ بِالبَعيدِ، عَلى المَجازِ العَقْلِيِّ

"وَوَصْفُ الشِّقَاقِ بِالبَعِيدِ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ، أَيْ: بِعِيدٌ صَاحِبُهُ عَنِ الوِفَاقِ"(8).

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/127.
(2) تفسير ابن عرفة: 2/514.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/516.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/127.
(5) ابن عطية، المحرَّر الوجيز: 1/242.
(6) النّسفي، مدارك التّنزيل: 1/153، والعليمي، فتح الرّحمن في تفسير القرآن: 1/244.
(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/127.
(8) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/127.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

نزّلَ وأنْزَلَ:

دَلالَةُ التَّخْصِيصِ والتَّعْمِيمِ، في الفَرقِ بَينَ الاشْتِقاقَيْنِ مِنْ مادَّةِ (نزل)

"والفَرْقُ بَيْنَ الإنْزَالِ والتَّنْزِيلِ في وصْفِ القُرآنِ والملائِكَةِ: أنّ التَّنْزِيلَ يَخْتَصُّ بالمَوضِعِ الّذي يُشِيرُ إليه إنزالُهُ مُفرَّقًا، ومَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، والإنزالُ عَامٌّ"[1]، وفي الآيَةِ جاءَ ﴿نَزَّلَ﴾ مَعَ الكتَابِ، والكتابُ إنَّما يَتَنزَّل بالوَحْي، وهُو مِمَّا يُوصَف بالنُّزول مُفَرَّقًا، فناسبَ أن يُسْتعْمَلَ مَعَهُ الفِعْل ﴿نَزَّلَ﴾.

شِقَاق وخِلَاف:

كُلُّ ضِدَّيْنِ مُخْتَلِفانِ، ولَيْسَ كُلُّ مُخْتَلِفَيْنِ ضِدَّيْنِ

فسّرَ بَعضُ المفسّرينَ الشِّقاقَ، بأنّهُ الخِلافُ: ﴿لَفِي شِقَاقٍ﴾ أيْ خِلافٍ[2]، ولكنْ بَينَهما فرقٌ؛ فـ"أَصْلُ الشِّقَاقِ: العَداوَةُ والمُخاصَمَةُ، لِأَنَّ كُلَّ واحِدٍ يَكونُ شِقًّا، أيْ نَاحِيةً غَيْرَ شقِّ الآخرِ"[3].

"والاخْتِلافُ والمُخالَفَةُ: أن يَأْخُذ كُلُّ واحِدٍ طريقًا غَيْرَ طريقِ الآخَرِ في حَالِهِ أوْ قَولِه، والخِلَافُ أعمُّ مِنَ الضّدّ، لأنَّ كُلَّ ضِدّيْنِ مختلفانِ، وليسَ كلُّ مختلفَينِ ضدَّيْنِ، ولـمّا كان الاخْتِلافُ بينَ النّاسِ في القَوْلِ قدْ يَقْتَضي التَّنازُعَ، اسْتُعيرَ ذَلكَ لِلمنازَعَةِ والمجادَلَةِ"[4].

فالشِّقاقُ أدلُّ على المعاداةِ والتَّباغُضِ والتَّنافُرِ مِنَ الاخْتلافِ؛ فليْسَ الاخْتلافُ قَطْعيًّا في المُعاداةِ.

وفي الآية اسْتِعْمالُ الشِّقَاقِ في مَعْرِضِ الحَديثِ عنِ الاخْتلاف في الكتَابِ، يُشْعِرُ بالتَّنافُرِ والتَّباغُضِ، وهذا لَيْس من مَدلُول لَفْظ الاخْتلاف المُشْعِر بالاخْتلافِ المُجرَّدِ؛ فَأَراد أنْ يُبيِّنَ أنَّ الاخْتِلافَ في الوَحْي يُسَبِّبُ التَّباغُضَ والتَّنافُرَ، فكَأَنَّهُمُ انْقَسَمُوا إلى شِقَّيْنِ مُتَباعِدَيْنِ، وهذا هُو مَدلُولُ الشِّقَاقِ دُون الاخْتلافِ.

(1) الرّاغب، المفردات: (نزل).
(2) العليميّ، فتح الرّحمن في تفسير القرآن: 1/244.
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (شقق).
(4) الرّاغب، المفردات: (خلف).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني، سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 2 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-53-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 2 : سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-53-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7984852 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»